الأقليات العنصرية، او الحكم الاستعماري، «في الحماية ضد المعاملات القاسية أو اللاانسانية» ويجب حين اعتقالهم «معاملتهم كأسرى حرب او كمعتقلين سياسيين بموجب القانون الدولي»[٥٨].

لقد عقدت الحكومة البرتغالية اتفاقيات ذات صفة دولية مع الهيئات لكل من غينيا – بيساو[٥٩] وموزامبيق[٦٠] وسواتوميه وبرنسبيه[٦١] وانغولا[٦٢]. ان الصفات الرئيسية لتلك الاتفاقيات تتمثل في انها نصت على اعتراف الحكومة البرتغالية بوضع تلك الهيئات على انها الممثلة لشعوبها، واعترافها كذلك بمطالب تلك الهيئات في الاستقلال والسيادة. وتجدر ملاحظة أمر هام آخر في تلك الاتفاقيات، وهو انها عالجت موضوع «الوراثة الدولية»، حيث نصت المادة ١٤ من الاتفاقية الموقعة مع جبهة تحرير موزامبيق على ان تعلن الجبهة «استعدادها لتحمل الالتزامات المالية التي التزمت بها الدولة البرتغالية باسم موزامبيق، وبشرط أن تكون تلك الالتزامات قد عقدت لمصلحة هذا الاقليم»[٦٣].

القسم الرابع: الهيئات العامة في فلسطين

(أ) المنظمة الصهيونية العالمية/ الوكالة اليهودية

إن المنظمة الصهيونية العالمية هي أساساً مجموعة من الأفراد الذين لم تكن لهم قاعدة اقليمية، ولكن جمعتهم تصورات معينة حول البحث عن حل لما أسموه بالمسألة اليهودية[٦٤]. وقد ولدت المنظمة في اعقاب المؤتمر الصهيوني الأول الذي عقد في بازل، سويسرا سنة ١٨٩٧. وكان الدكتور تيودور هرتسل، مؤسس الصهيونية، يعي تماماً ان منظمته لا تتمتع بأي وضع قانوني، ومن هنا باشر فوراً للحصول على اعتراف واقعي لمنظمته. فقد قام بالاتصال بالقيصر الالماني والباب العالي، ولكنه فشل في الحالتين في كسب أي اعتراف ديبلوماسي. كما أن خليفته الدكتور حاييم وايزمن فشل أيضاً في الحصول على اعتراف للمنظمة الصهيونية، حتى مع اصدار «وعد بلفور»[٦٥]، من قبل بريطانيا سنة ١٩١٧. وهكذا يمكن القول ان الاتصالات والمفاوضات الديبلوماسية التي أجراها قادة الصهيونية مع مختلف الدول لم تؤد الى خلق وضع قانوني للمنظمة الصهيونية[٦٦]. ولم يحدد الوضع القانوني للمنظمة الصهيونية إلا بموجب الاتفاقية الجماعية المتعلقة بصك الانتداب على فلسطين[٦٧] والذي نص على: «**ان يتم تشكيل وكالة يهودية مناسبة يتم الاعتراف بها كهيئة عامة وذلك لكي تقوم بتقديم المشورة والتعاون مع الادارة في فلسطين وذلك فيما يتعلق بالمسائل الاقتصادية والاجتماعية والأمور الأخرى التي قد تؤثر على تأسيس وطن قومي يهودي ومصالح السكان اليهود في فلسطين وتكون الوكالة دائما تحت هذه الادارة... وستكون المنظمة الصهيونية معترفا بها كوكالة يهودية طالما كان تنظيمها ودستورها مناسبين في اعتقاد الادارة...**»[٦٨].

وتأكد وضع المنظمة الصهيونية، في القانون الدولي، في القضايا المشهورة بقضية **مافروماتيس**، حيث قررت محكمة العدل الدولية الدائمة[٦٩] «ان الوكالة اليهودية هي في الواقع هيئة عامة، مرتبطة مباشرة بالادارة الفلسطينية ومهمتها التعاون، ولكن تحت اشراف تلك الادارة، وذلك لغرض تطور ذلك البلد»[٧٠]. كما اكد الكتاب الأبيض الصادر